متغيرات العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية في ظل تحديات الارهاب وانتهاك السيادة

محمد نعمة الصحاف
جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية
mohammed.pip22@ced.nahrainuniv.edu.iq

أ.د اسامة السعيدي
جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية
dr.osama @nahrainuniv.edu.iq

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة المتغيرات التي أثّرت في مسار العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، في ضوء التحديات الأمنية والسياسية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣، خاصة ما يتعلق بالإرهاب وانتهاك السيادة. ركزت الدراسة على استعراض محطات التحول في هذه العلاقة، بدءًا من الاحتلال الأمريكي للعراق، مرورًا بمرحلة الانسحاب، ثم العودة العسكرية تحت مظلة التحالف الدولي ضد داعش، مع التركيز على الأبعاد القانونية والسياسية لهذه العلاقة. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي لتفكيك عوامل التأثير الداخلي والخارجي، وخلص إلى أن مستقبل العلاقة مرهون بقدرة العراق على فرض قراره السيادي، وإعادة بناء مؤسساته الأمنية والسياسية بما يحقق التوازن في علاقاته الدولية. الدراسة استخلصت ان العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية شهدت تقلبات كبيرة منذ عام ٢٠٠٣، حيث لعبت واشنطن دورًا رئيسيًا في الإطاحة بالنظام السابق، ثم في إعادة بناء الدولة العراقية، لكن هذه العلاقة تأثرت بتحديات رئيسية، أبرزها الإرهاب الذي عصف بالبلاد، وانتهاك السيادة الوطنية من قبل الولايات المتحدة سواء عبر التدخلات العسكرية أو الضغوط السياسية.

الكلمات المفتاحية:الاحتلال، الارهاب، انتهاك السيادة، العراق، الولايات المتحدة الامريكية.

Variables in the relationship between Iraq and the United States in light of the challenges of terrorism and the violation of sovereignty

Prof. Dr. Osama Al-Saeedi
dr.osama @nahrainuniv.edu.iq
Muhammad Nimah Al-Sahaf
mohammed.pip22@ced.nahrainuniv.edu.iq
University of Nahrain / College of Political Science

stract:

This research aims to analyze the nature of the variables that have influenced the course of the relationship between Iraq and the United States, in light of the security and political challenges Iraq has faced since 2003—particularly those related to terrorism and the violation of sovereignty. The study focuses on

examining the key turning points in this relationship, beginning with the U.S. occupation of Iraq, followed by the withdrawal phase, and then the military return under the umbrella of the international coalition against ISIS, with a special emphasis on the legal and political dimensions of the relationship.
The research adopts both descriptive and analytical approaches to deconstruct internal and external influencing factors. It concludes that the future of Iraq–U.S. relations depends on Iraq's ability to assert its sovereign decision-making and to rebuild its security and political institutions in a manner that ensures balance in its international relations.
The study finds that the relationship between Iraq and the United States has undergone significant fluctuations since 2003. Washington played a central role in toppling the former regime and rebuilding the Iraqi state. However, the relationship has been impacted by major challenges, most notably the rise of terrorism and the repeated violations of Iraq’s sovereignty by the United States through military interventions and political pressure.
Keywords: Occupation, Terrorism, Violation of Sovereignty, Iraq, United States of America.

المقدمة:

تميزت العلاقات الامريكية العراقية منذ بداياتها الاولى بصفة عدم الاستدامة والاستقرار منذ تبلور الاهتمامات الامريكية بمنطقة الشرق الاوسط والخليج العربي والتي ترجع الى حقبة ما قبل استقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا واخذت اشكال تلك الاهتمامات بين الجوانب التجارية والدينية فضلا عن مشاريع مستقبلية ارتبطت بتنامي قوة الولايات المتحدة بعد الاستقلال وتراجع مكانة الدولة العثمانية ومستعمراتها فضلا عن اعتبارات توازن القوى الاوربي آنذاك ، ومن خلال تلك الخلفية ارتبطت العلاقات العراقية مع الولايات المتحدة الامريكية بعد الانسحاب البريطاني من العراق وحصوله على الاستقلال اذ انها لم تشهد الاستقرار كذلك ولم تأخذ المدى الاستراتيجي وتراوحت عبر الزمن بحالة عدم الاستمرار والتوتر ومن ثم الانقطاع الى مرحلة العداء ومنذ عام ٢٠٠٣ وعلى اثر الاحتلال الامريكي للعراق انتقلت العلاقة الى ارتباطات ذات ابعاد سياسية واقتصادية وثقافية على المستوى الداخلي والخارجي.في ظل انتقالات العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية بعد عام ٢٠٠٣م برزت مسائل ومتغيرات عدة ولعل اهمها كانت ظاهرة الارهاب وانتهاك السيادة التي اثرت على طبيعة العلاقة وفق ابعادها الداخلية والخارجية .

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال:-

- تسليط الضوء على التحديات التي تواجه العلاقات العراقية-الأمريكية.
- تقديم فهم أعمق للعوامل المؤثرة في صنع القرار العراقي تجاه الولايات المتحدة.
- تقييم مدى قدرة العراق على تحقيق استقلالية قراره السياسي وسط الصراعات الإقليمية والدولية.
- تسليط الضوء على الأهمية العملية لموضوع الدراسة فتتمثل في تتبع واستعراض الجرائم الدولية المستحدثة والتي توجب تدخل المجتمع الدولي لتجريمها في ظل المصلحة الدولية المحمية المتمثلة بتوفير الأمن الدولي، كما هو الحال بالنسبة إلى جريمة اغتيال قادة النصر في مطار بغداد الدولي

اشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في السؤال الرئيسي :**كيف أثرت تحديات الإرهاب وانتهاك السيادة على متغيرات العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

١. كيف أثّر الإرهاب على طبيعة العلاقات السياسية والعسكرية بين البلدين؟
٢. ما مدى تأثير التدخل الأمريكي على السيادة العراقية؟
٣. هل يمكن للعراق تحقيق توازن في علاقاته الخارجية في ظل هذه التحديات؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الأساسية التالية:تؤدي تحديات الإرهاب وانتهاك السيادة إلى تغيّر مستمر في العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تتراوح بين التعاون الأمني والتوتر السياسي".

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي، الذي يهدف إلى دراسة وتحليل العلاقة بين العراق والولايات المتحدة من خلال استعراض المعطيات السياسية والأمنية، إضافةً إلى استخدام المنهج التاريخي لتتبع تطور العلاقة بين البلدين عبر الفترات المختلفة.

المبحث الاول

العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية في ظل تنامي ارهاب داعش

شهد العراق بعد سقوط النظام السياسي واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٣ واقع من الفوضى وحالة من التدهور الامني وطغيان ظاهرة الارهاب على مجمل مرافق الحياة، إذ اخذت مكانتها على هيئة حروب تدميرية متسلسلة او حتى عبر اعادة انتاج خلافات ايديولوجية قائمة على زرع الفتن التي تخل بالتوازنات عبر هيمنة مسميات مختلفة قائمة على اساس الفرقة والتصارع، وبعد أن أُوصلت ظاهرة الارهاب البلاد إلى حافة الهاوية، واصبحت حقيقة قائمة وإن اختلفت شدتها وتأثيرها من وقت لآخر، بل هي الظاهرة الأكثر رسوخاً في واقعه السياسي والاقتصادي، التي شكلت العائق الأهم في طريق أي بناء السلام في المجتمع العراقي وقد اصبح يهدد مكانته الوجودية، كوطن ومجتمع واحد، لذلك يطلب من الحكومة ان تضع سياسات عامة لمواجهة ظاهرة الإرهاب ومعالجة الاسباب الرئيسة والثانوية المستترة خلف هذه الظاهرة، للتصدي لها وتحليلها، وبيان مسببات استمرارها واستفحالها على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية وحتى المجتمعية.

اولاً . الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وبداية ظهور الإرهاب في العراق:

تعد ظاهرة الارهاب من الظواهر المتعددة الابعاد، والأشكال المختلفة مما لاريب فيه ان الارهاب، وهو من المشكلات المعقدة التي تواجه الافراد والمجتمع الدولي على حد سواء، وفي حاضر عالمنا المعاصر تجددت أشكال الإرهاب وأساليبه وتعددت أسبابه ومنابعه، ومن المؤكد ان جريمة الارهاب الدولي قد عرفت تطوراً كبيراً سواء من حيث طرق اقترافها، او من حيث المواقع أو الاشخاص المستهدفين، مما ادى الى اصابة العالم بالرعب وعدم الاستقرار؛ وذلك بسبب جعل مصطلح الارهاب، يستخدم كوصف لوضع سياسي أو اقتصادي، اذ تصف به الحكومات اعمال معارضيها، او اعمال من يخالفها، والارهاب اليوم ليس مجرد احداث تدور بشكل عشوائي، وانما ارهاب اليوم ذو استراتيجية تكتيكة، وهذه الاستراتيجية تعتمد على البيئة التي تكون حاضنة لها، سواء كانت مدينة ام ريف ام كانت اقليمية ام دولية ،ويختلف شكل الارهاب من مجتمع قبل التطور الصناعي الى مجتمع ما بعد التطورات، والحرب التي تشنها دولة ما على اخرى يمكن ان تكون عملاً ارهابياً، فشأنها شأن بعض السياسات الهادفة الى تحقيق الارباح التي تمارسها المؤسسات المتعددة الجنسية، لذا سوف نتناول في هذا المبحث ماهي اهم دوافع الارهاب.

وقد نتج عن الاحتلال الأميركي للعراق انتهاء النظام الدكتاتوري البعثي، وسياسته الأمنية المبنية على بنية عسكرية وأمنية مغلقة، مما مهد الى تأسيس مرحلة انتقالية مليئة بالتحديات السياسية والاجتماعية والتي انعكست على واقع العراق الأمني في كثير من القواعد والثوابت الموجودة في البنية العسكرية والأمنية التي كانت قائمة (ستون ٢٠١٤، ١٦٩). اذ شهد الواقع السياسي تأسيس سلطة الائتلاف المؤقتة إذ قامت الولايات المتحدة الأميركية بتعيين الجنرال الأميركي المتقاعد جاي غارنر كحاكمًا مدنيًا في العراق ومديرًا

لمكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية الذي كان مقره في بغداد، وبسبب الفوضى والانفلات الأمني وتوقف المؤسسات الخدمية وعدم تمكنه من تشكيل حكومة عراقية تحظى بمقبولية من المواطنين العراقيين، فقد تم استبداله بالسفير الأميركي بول بريمر ليحل مكانه في إدارة شؤون العراق بتأريخ ٢٠٠٣/٥/١٢م، وتم انشاء سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA)، وتولى رئاستها بريمر في ٢٠٠٣/٥/١٦م ليصبح حاكم مدني على العراق بدعم من وزارة الدفاع الأميركية (السيد عمر وآخرون ٢٠١٧، ٦٠٤) ، وبموجب قرار مجلس الأمن المرقم (١٤٨٣) لسنة ٢٠٠٣م استنادًا الى قوانين الحروب والاحتلال العسكري المتفق عليه في الأمم المتحدة (الأمم المتحدة ٢٠٠٣) ، فقد أصدر بريمر عدد من القرارات بالاستناد الى القرار المذكور سابقًا، بالقرار رقم (٢) لسلطة الائتلاف بتأريخ ٢٠٠٣/٥/٢٣م والذي ينص على حل الكيانات العراقية التي تم ذكرها في ملحق للقرار المذكور أبرزها كانت (وزارة الدفاع، وزارة الاعلام، وجميع الكيانات التي لها صلة بالأمن الوطني، فضلًا عن التشكيلات العسكرية القمعية المرتبطة بالنظام آنذاك الأخرى كالحرس الجمهوري وجهاز الأمن الخاص، وحزب البعث وفدائيو صدام (سلطة الائتلاف المؤقتة ٢٠٠٣).

في الاول من مايو/ايار عام٢٠٠٣ اعلن الرئيس الامريكي الاسبق (جورج دبليو بوش) بان المهمة قد انجزت وان العمليات العسكرية في العراق قد انتهت ولم يدرك وقتها انها بداية لمرحلة جديدة حملت معها الكثير من التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية نتيجة الاخطاء الكبيرة التي وقعت بها الادارة الامريكية في العراق وتحديداً القرارات التي اتخذها الحاكم المدني في العراق (بول بريمر) وكان من ابرز نتائجها، حل الكثير من المؤسسات (الجيش، الأجهزة الأمنية، الأجهزة الإعلامية.الخ) مما ادى الحدوث فراغ سياسي وامني وخدمي ،قاد الى تنامي الاضطرابات الداخلية التي لم يشهدها تاريخ العراق(النداوي ٢٠٠٦، ٨٩) ، وحتى في ظل غياب عناصر الامن في العراق من مختلف الاصناف فقد كان هناك ما يكفي من الجنود الامريكيين في بغداد لإرسالهم الى المواقع المهمة والاساسية لحمايتها، ولقد انعكست اللامبالاة التي كانت موجودة من لدن سلطة الائتلاف المؤقت بالقبول الضمني بالوضع القائم، من لدن من وزير الدفاع سابقاً (دونالد رامسفيلد) التي عملت على تطبيق هذه السياسة من لدن المبعوثين (بول بريمر) و(جون اغريستو) عندما رأوا اعمال النهب والسلب لم يزعجهم الامر، بل كان هذه الاعمال جزء من العلاج بالصدمة للعراق من خلال تحجيم الدولة بشكل جذري وخصخصة اصولها، ويعني ان الناهبين كانوا قد سهلو هذه المهمة، وقد اكد (كفرسون) احد قدامى البيروقراطيين في ادارة الرئيس(ريغان- Reagan) ومؤمن شديد بعلوم مدرسة شيكاغو الاقتصادية بان النهب بأنواعه (هو تقليص للقطاع العام) (كلاين ٢٠١١، ٤٦٥-٤٦٦).

وعمل الحاكم المدني في العراق (بول بريمر) الى اصدار بعض الاوامر(*) التي مهدت الى التفكك الاقتصادي ومنها(كلاين ٢٠١١، ٢٧) :-

الامر (٣٩) وينص على:

أ. يسمح بخصخصة (٢٠٠) شركة عامة مملوكة من الدولة لتصبح قطاعاً خاصاً .
ب. السماح للأجانب بامتلاك (١٠٠%) من الشركات العراقية .
ج. تحويل اموال الاجانب والارباح بلا قيود او ضرائب .

- الامر (٥٧) والامر (٧٧) : تعيين مفتشين عامين ومدققين من لدن سلطة الاحتلال على سائر وزارات الدولة ولعقود مدتها (٥) سنوات وذلك لتنفيذ جميع برامج والعقود الموظفين.
- الامر (١٧) يعطي المقاولين الاجانب، بمن في ذلك المرتزقة المسمون مقاولو الدفاع الحصانة ضد القانون العراقي، حتى لو قتل احد العراقيين، فالمحاكم الامريكية هي الوحيدة المخولة بمحاكمتهم .

وفي ٢٠٠٤/٦/٣٠ جرى نقل السيادة من سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة (بول بريمر) إلى الحكومة العراقية المؤقتة لتقود البلاد ضمن مرحلة انتقالية وهي تمتلك الصلاحيات التشريعية والتنفيذية معا ضمن المرحلة الانتقالية المؤقتة، وجرت الانتخابات البرلمانية الأولى في٢٠٠٥/١/٣١على وفق الأمر المرقم (٩٧) لسنة ٢٠٠٤ الذي أصدره (بريمر) قانون الأحزاب والهيئات السياسية، ومن ثم إجراء الانتخابات البرلمانية الثالثة في٢٠١٠/٣/٧على وفق القانون الانتخابي الصادر عن مجلس النواب العراقي ذي الرقم (٢٦) في٢٠٠٩/١٢/٩(كاظم ٢٠١٢، ٧٠) ، وفي عام ٢٠١٤جرت الانتخابات البرلمانية العراقية في٣٠ /٢٠١٤/٤،هي أول انتخابات برلمانية منذ الانسحاب الأمريكي من العراق. وعند الحديث عن حالة العراق فقد كان من المؤمل بعد سقوط النظام السابق النهوض بالواقع السياسي والاقتصادي والامني، والقيام بإعادة البناء والاعمار وتأسيس دولة جديدة قادرة على تحقيق ذلك، وتوظيف الامكانات المادية والبشرية التي يمتلكها البلد في عملية التنمية الاقتصادية والبشرية إلا انه عانى أكثر من البلدان العربية من أعمال العُنف والعمليات الإرهابية على نطاق واسع، فضلاً عما عاناه أصلاً من تراكمات الحقب السابقة بسبب الحروب والاضطرابات السياسية والاقتصادية وغيرها ويرى بعضهم ان ما أدخله الاحتلال للمجتمع العراقي يمثل نمطاً جديداً ومتشابكاً وهو غير مألوف، جعل من العراق واقعاً في دائرة من النزاعات والصراعات والفتنة الطائفية وبالفعل فقد شهد العراق ارتفاعاً في الإرهاب منقطع النظير بعد الاحتلال العسكري الأمريكي للعراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤) (الزبيدي وفخري ٢٠١٣، ٢٣٩) ، ويوضح الجدول رقم (١) احصاءات الارهاب في العراق للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٤) فقد شهد العراق مجموع العمليات الارهابية الناجحة بلغت (٢٠،٥٦٠) منها (١،٩٥٦) عملية انتحارية أسفرت عن (٤١،٢٧٢) قتيل و(٩٨،٦٦٧) جريح وهو ما نجم عنه آثار كارثية في مجمل الحياة العامة في العراق، وعلى جميع الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الجدول رقم (١) احصاءات الارهاب في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)

ت	السنة	العمليات الارهابية الناجحة	انتحاري	عدد القتلى	عدد الجرحى
١	٢٠٠٣	٨١	٦	٣٤٧	١٢٦١
٢	٢٠٠٤	٢٩٣	٢٥	٢٠٩٠	٣٩٦١
٣	٢٠٠٥	٦٠٧	١٦٢	٣٣٣٧	٥٩٧٤
٤	٢٠٠٦	٨٢١	٩٥	٤٥٩١	٨٢٥٦
٥	٢٠٠٧	١٠٣٣	٢٠٣	٦٥٣٤	١١٩٦٥
٦	٢٠٠٨	١٠٥٩	٨٨	٢٨٤١	٦٦٣٧
٧	٢٠٠٩	١٠٧٧	٥٣	٢٥٧٣	٩٣٧٣
٨	٢٠١٠	١١١٣	٥٠	٢٠٤١	٦٧٤٥
٩	٢٠١١	٩٥٦	٨١٣	١٧٩٨	٤٩٠٥
١٠	٢٠١٢	١٢٨٦	٤٠	٢٤٠٦	٦٦٦٢
١١	٢٠١٣	٩٧٤٢	١٨٩	٦٣٦٢	١٧٩٨١
١٢	٢٠١٤	٢٤٩٢	٢٣٢	٦٣٥٢	١٤٩٤٧

المصدر: (الزبيدي ٢٠١٣ ، ٢٠٤). وكذلك: (سيستو ٢٠١٥ ،١٨).

وهكذا يتبين ان دخول الاحتلال الامريكي الى العراق قد صاحبه كل أشكال الموت والدمار، اذ قام بأول خطواته حل الجيش العراقي والشرطة العراقية مما جعل العراق ساحة مفتوحة امام اجهزة المخابرات الإقليمية والدولية ثم قام بتأسيس للطائفية والعنصرية وشرّعها سياسياً وقانونياً عن طريق الدستور ونظام المحاصصة الذي أثاره مع وسائل ومحركات العملية السياسية، هذا النظام الذي دفع الطائفية الى الواجهة ودحر الثقافة الوطنية وقوض الحس الوطني والقيم الإنسانية والاجتماعية(بريمر و كونل ٢٠٠٦، ٧٨- ١٢٤) ، وكل ذلك كان على وفق استراتيجية الولايات المتحدة التي كانت تسمى (الصدمة والترهيب) المتبعة في غزو العراق وعلى غرار عقيدته العسكرية التي تتفاخر بانها لا تستهدف قوات العدو العسكرية فحسب بل (المجتمع بأسره) والخوف الجماعي هو جزء اساسي من هذه الاستراتيجية، والعنصر الاخر الذي يميز الاستراتيجية هو ادركها ان الحرب عرض تلفزيوني عبر الفضائيات لجمهور واسع ويكون الواقع الايجابي لدعم الائتلاف والواقع السلبي ان يكونا حاسمين، وكان الاحتلال منذ البداية عبارة عن رسالة من واشنطن الى العالم كتبت بلغة كتاب النار والانفجارات والهزات المدمرة لمدن بأسرها (كلاين ٢٠١١، ٤٥٨-٤٥٩) ،وحتى عندما تفجرت فضيحة انتهاكات جسدية ونفسية وإساءة جنسية تضمنت تعذيب، اغتصاب وقتل بحق سجناء كانوا في سجن (أبو غريب) لم تكن امريكا تكشف الفضائح لغرض حقوق الانسان والشعوب، ولكن كانت مصحوبة بهدفين بهذا الكشف **الاول:** تخويف العراقيين والعرب مع حالة الخوف والهلع تقتل أية

انواع المقاومة، والهدف **الثاني:** هو تقديم صورة للأمريكي الذي يبدو فيها قوياً وعنيفاً ينتهك شرف اعداءه (بسيوني ٢٠٠٥، ١٢) ، ،ولم تكفِ الفوضى المتصاعدة في العراق وافغانستان بسحب الجنود والجواسيس وحسب، بل أوحت ايضاً الى جيل جديد من الشبان المسلمين بحمل السلاح ضد الولايات المتحدة، واضحت مشكلة التحول الى التطرف المتفشية في العالم الاسلامي مما جعل العراق قضية تستقطب الجهاديين(مازيتي ٢٠١٥، ١٥٠) ، واصبح احتلال العراق السبب الرئيس في تفشي ظاهرة الارهاب وتناميها في العراق وظهور جيل جديد من الفواعل من غير الدول لتحقيق المصالح العليا للدول الكبرى عن طريق التدخل والتداخل في المشكلات الداخلية واثارة الفوضى داخل الدولة المستهدفة رغبة منها في تحقيق اهداف استراتيجية(الربيعي ٢٠٠٦، ٣).

ثانيا. الاسباب الخارجية والداخلية لتنامي ظاهرة الارهاب في العراق

ترتبط البيئة الخارجية وصلتها بظاهرة (الإرهاب) أساسا ببعدي السياسات والقوى الخارجية التي تمارس بشكل مباشر أو غير مباشر ضغوطا على دولة ما لإرغامها لإتباع نهج أو سياسة ما، مما يولد حالة من العدائية والصراع لدى طبقات واسعة يمكن أن تستغل في تاجيج الصراعات الداخلية والخارجية. لم يخلُ العراق من التدخلات الخارجية للدول وجعله ساحة للصراعات وتنفيذ أجنداتها، منذ تشكيل النظام السياسي الجديد في العراق عام ٢٠٠٣م، وقد سببت التدخلات الى تنمية بيئة مشجعة على الارهاب وقد يتخذ التدخل الخارجي عدة أوجه منها هو الدعم المالي والإعلامي(البدري ٢٠١٩، ٣٠٤).

ومن جانب اخر عد التدخل الخارجي من أسباب ظهور الارهاب لأنه حاول ان يقوض العملية السياسية في العراق واظهار النظام السياسي في العراق وبمؤسساته كافة، عاجز من التعبير عن الإرادة المجتمعية وتجسيدها، وكذلك عدم قدرته على ممارسة دوره في الرقعة الجغرافية للوحدة السياسية، ولعل من الأسباب التي سهلت من التدخل في الشأن الداخلي العراقي والتي بدورها تعد اسباب داخلية لتنامي ظاهرة الارهاب أبرزها:

١. الوضع الأمني الهش داخل العراق؛ بسبب التدريب الضعيف للقوات المسلحة، واختراقها من الفاسدين وسيطرتهم على الملف الأمني.
٢. التناحر السياسي بين الكتل والأحزاب السياسية في العراق واتباعهم لسياسة التخويف والترهيب.
٣. دور الدول الإقليمية والدولية السلبي داخل العراق واستغلالهم له(حسن ٢٠٢١، ٣١٩).
٤. البيئة السياسية والاقتصادية الهشة:البيئة الحاضنة للإرهاب تشمل عوامل مجتمعية واقتصادية، حيث أن الاضطرابات السياسية، والتمييز الطائفي، والتوزيع غير العادل للموارد، عوامل ساهمت في تجنيد الشباب وتوفير حاضنة اجتماعية للإرهاب.

٥. الفراغ الإداري بعد الاحتلال الأمريكي:انهيار مؤسسات الدولة بعد الاحتلال وفقدان السيطرة الإدارية والأمنية، سمح للجماعات الإرهابية أن تملأ هذا الفراغ، خاصة في المناطق التي انسحبت منها الدولة(الزبيدي وفخري ٢٠١٣، ٢٣٩).

ومن آثار التدخل الخارجي هي الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والعنف، إذ تدعم الدول الجماعات المتطرفة أو مكون معين من مكونات المجتمع والتي تعاملهم كمظلومين ومضطهدين، ولم يحصلوا على حقوقهم، فتقوم هي بدورها بالدعم المالي لهم وتزويدهم بالسلاح، وتشجعهم على الكراهية وممارسة الإرهاب ضد الدولة، من أجل تحقيق غايات سياسية ومكاسب لها، لذلك تتجه الدول الخارجية في التعامل مع العراق على أساس السيطرة والنفوذ والاستغلال؛ بسبب كون العراق يمتلك كثير من الموارد والثروات الطبيعية، فضلًا عن الموقع الاستراتيجي الذي يقع فيه، جعلته عرضة للأطماع الخارجية.

ويكتسب العراق مع دول الجوار أبعاد استراتيجية مهمة ويفرضها موقعه الجغرافي المميز ويقدمه ليكون العراق أنموذجاً بارزا في تأثير المتغير الجغرافي في استراتيجيته العامة، كما ان الأحداث السياسية على الساحة العراقية في مجمل مرتكزاتها تحمل الكثير من التأثيرات على سياسة العراق الداخلية والخارجية، وتشكل دول الجوار العربية والإسلامية المكونات الجغرافية المؤثرة في العراق ولاسيما بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ في ضوء ذلك، ازدادت أهمية العراق ليصبح مجالا حيويا للتنافس (الإقليمي – الدولي)، وساعد في ذلك الانقسام الداخلي في المشهد العراقي، مما دفع دول الجوار لممارسة نفوذها في الدفع بهذا الاتجاه، وقد تكون هذه الأدوار متفاوتة في مدى قوة تأثيرها (متعب ٢٠١٣، ٩٠)،لذلك تعد تدخل القوى الخارجية من المشكلات الاساسية في العمل السياسي العراقي، والقوى السياسية في العراق لا يمكنها التجرد من ارتباطاتها الخارجية الدولية ولاسيما بالولايات المتحدة الامريكية فضلاً عن دول الجوار الاقليمي كتركيا وايران السعودية.. الخ، وهذه الدول باحتضانها ورعايتها قوى متنافرة في الاهداف والمصالح اصبحت تتصارع بالنيابة الدولية كلاً حسب دعمه ورعايته (القيم ٢٠١٣، ١٥٥) ،وشكل الواقع السياسي العراقي بتفاعلاته الداخلية والخارجية ولاسيما الاقليمية احد اهم العوامل الضاغطة في الشأن العراقي واصبح من الصعوبة الفصل بين المتغير السياسي عن الامني والتعاطي مع صورة الواقع العراقي فهما متداخلان (البكري وعلي ٢٠١٢، ٦١-٦٢).

ثالثا .علاقة العراق مع الولايات المتحدة بعد احتلال تنظيم (داعش الإرهابي) للأراضي العراقية

حين غزت الولايات المتحدة الامريكية العراق واحتلته عام ٢٠٠٣ قد كان احد ادعاءاتها انها ستدحر جبهة مركزية للإرهاب وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة النفوذ المؤثر في العراق بحكم الأمر الواقع . وبعد اعلان الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج دبليو بوش) في ١/ ٥/ ٢٠٠٣ انتهاء العمليات العسكرية في العراق ، ثم عاد ليعلن في خطاب له في ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٥ عن عزم الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق

النصر في العراق ، والتي أشار فيه الى انه " سوف يتم تحقيق النصر بتوفر العزيمة، ولكن ليس في موعد محدد ولم يسبق أن تم تحقيق النصر في أي حرب في السابق بناء على جدول زمني ولن يحدث ذلك في هذه الحرب أيضا . " وعد هدف تحقيق هزيمة الإرهاب في العراق عنصراً اساس في الحرب الطويلة ضد الإرهاب الدولي. ووضعت ثالث مسارات لتحقيق هذا الهدف(النداوي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ٨٩):

١. المسار السياسي الذي يتمثل في انجاح نظام سياسي يتبنى الديمقراطية، وقادر على ضمان حقوق جميع المواطنين .
٢. المسار الأمني الذي يتمثل بالعمل على هزيمة الإرهاب، وبناء القوات الأمنية العراقية وتطويرها.
٣. المسار الاقتصادي الذي يتمثل بإيجاد اقتصاد قوي ناجح قادر على الاستمرار دون الحاجة الى مساعدات خارجية

غير ان العراق شهد فوضى كبيرة بعد انهيار النظام السياسي عام ٢٠٠٣م، ولاسيما بعد قرار حل المؤسسات العسكرية والأمنية على يد الاحتلال الأميركي، مما ترك فراغًا أمنيًا كبيرًا على مستوى العراق وجعله أرضًا هشة وخصبة لنمو وتزايد التنظيمات الإرهابية، فضلًا عن انتشار أعمال السلب والنهب والجرائم المختلفة، وعند بروز الأفكار المتطرفة فقد انضم الكثير من أفراد وقيادات الجيش العراقي السابق والمؤسسات الأمنية التي تم حلها ممن تضررت مصالحهم، كانت لهم فرصة للانخراط في هذه التنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة، وانتشرت بشكل واسع في أنحاء العراق وخاصة في مدن غرب ووسط العراق، إذ إن هذه التنظيمات المختلفة منها ديني وقومي قد زادت من حالة الفوضى ومهدت لظهور ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش الارهابي)، والذي عززت من وجوده في مواجهة الأمن الوطني العراقي(البدراني ٢٠١٧، ٧٧).

أ. النشأة والتكوين لتنظيم (داعش) الإرهابي

بعد انهيار النظام السياسي في العراق على يد قوات الاحتلال الاميركي عام ٢٠٠٣م، فقد تم فقدان السيطرة على الوضع في البلاد وعلى حدوده، إذ أصبح ممر سهل لدخول التنظيمات الارهابية وأرض خصبة لنمو الأفكار المتطرفة، فضلًا عن وجود من يؤيد تلك الجماعات ممن تضررت مصالحهم من العراقيين، ومنهم القيادات العسكرية في النظام السابق وقيادات حزب البعث، وقد كان أول ظهور لتنظيم القاعدة في العراق عام ٢٠٠٣م، وذلك بعدما أعلن زعيم تنظيم القاعدة في العراق ما يُعرف بـ (أبو مصعب الزرقاوي)* بيعته (لأسامة بن لادن) زعيم تنظيم القاعدة في افغانستان(الهاشمي ٢٠١٥، ٢٨) ، وقد كانت توجهات (الزرقاوي) الفكرية تدعو الى الجهاد والنهوض بالأمة الإسلامية وتوحيد الرايات لأجل مقاومة المحتل

* أمير تنظيم القاعدة في العراق (أحمد فضيل الخلايلة) المكنى بأبي مصعب الزرقاوي أردني الجنسية، من مواليد ١٩٦٦م في مدينة الزرقاء، قُتل بغارة جوية في مدينة بعقوبة بمحافظة ديالى عام ٢٠٠٦م.

الأميركي في العراق، وكذلك محاربة الحكومة العراقية والقوات الأمنية والعسكرية وكل من يتعامل مع المحتل(الهاشمي ٢٠١٥، ٣٨) ، وأسس الزرقاوي مجلس شورى المجاهدين يتكون من سبعة تنظيمات مسلحة وهي (تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين، جيش الطائفة المنصورة، سرايا الجهاد الإسلامي، كتاب الأهوال، سرايا أنصار التوحيد، سرايا الغرباء، جيش أهل السنة والجماعة) والذي كان تنظيم القاعدة هو المسيطر على المجلس، وبالرغم من تولي ما يسمى (أبو عمر البغدادي)* لرئاسة المجلس لغرض جعله يمثل شكل عراقي لتنظيم القاعدة في العراق، إلا أن القيادة الفعلية كانت للزرقاوي الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء في التنظيم المذكور، وقد ضم التنظيم وزارات للدفاع والداخلية وهيئة أركان ووزارة أوقاف ومالية وإعلام(الهاشمي ٢٠١٥، ٣١-٣٢) ، وكانوا ينفذون أعمال إرهابية كثيرة والى جانب مقاتلتهم لقوات الاحتلال الأميركي فقد أصبحوا بقيادة الزرقاوي يستهدفون القوات الأمنية والعسكرية العراقية، وحتى المدنيين من المواطنين العراقيين وكان أبرز أعمالهم الإرهابية هي تفجير القبة الذهبية لمرقد الإمامين العسكريين في سامراء عام ٢٠٠٦م، والتي ازدادت من بعدها حدة العنف والقتل الطائفي في الشوارع وهذا ما كان يسعى اليه التنظيم الإرهابي(عبد الأمير وكاظم ٢٠١٨، ٢٥) ، وبعد مقتل زعيم تنظيم القاعدة في العراق (أبو مصعب الزرقاوي) بهجوي جوي أميركي في ديالى من العام نفسه، تولى قيادة التنظيم من بعده (أبو عمر البغدادي) وقد واجهوا صعوبة وهزيمة أمام تشكيل الصحوات في محافظات غرب ووسط العراق والذي كبدهم خسائر كبيرة(جونز وآخرون ٢٠١٧، ٧٨) ، واستمر البغدادي الى أن لقي مصرعه في عام ٢٠١٠م بعملية وثبة الأسد، وبعد أقل من شهر تمت مبايعة ما يُعرف بـ (أبي بكر البغدادي)* أمير لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والذي قرر الذهاب الى سوريا للقتال ضد الجيش السوري إذ تحولت فيه الثورة السورية من سلمية الى مسلحة، وقد اتحد تنظيم (جبهة النصرة)* في سوريا بقيادة (أبو محمد الجولاني) مع البغدادي ليشكلا تحالف أصبح ما يسمى (الدولة الإسلامية في العراق والشام- داعش الارهابي) بقيادة الأخير وذلك عام ٢٠١٣م(الهاشمي ٢٠١٥، ١٣٢-١٣٣).

* (أبو عمر البغدادي) اسمه الحقيقي (حامد داود الزاوي)، وكان يطلق عليه اسم (عبد الله الرشيد البغدادي)، عراقي الجنسية من مواليد ١٩٥٩م، وهو الرجل الثاني بعد الزرقاوي، قُتل بعملية وثبة الأسد في عام ٢٠١٠م.

* (أبي بكر البغدادي) واسمه الحقيقي (إبراهيم عواد إبراهيم البدري السامرائي)، أمير تنظيم الدولة الإسلامية (داعش الارهابي) عراقي الجنسية من مواليد ١٩٧١م، قُتل بغارة أميركية شمال غربي سوريا عام ٢٠١٩م.

* (جبهة النصرة) أو (جبهة فتح الشام) والتي أصبحت فيما بعد (هيئة تحرير الشام)، وهي منظمة ذات فكر جهادي تم تصنيفها من الولايات المتحدة بأنها منظمة إرهابية، ويرجع تأريخ تأسيسها سنة ٢٠١١م في أثناء الحرب الأهلية في سوريا، وكان يقودها (أبو محمد الجولاني) واسمه الحقيقي كما يشير بعض هو (أحمد حسين الشرع) في حين هناك من يقول اسمه هو (أسامة العبسي الواحدي)، سوري الجنسية من مواليد ١٩٨١م، وهو أمير جبهة النصرة قبل تغيير اسمها وهي فرع لتنظيم القاعدة في سوريا.

ب. انتشار تنظيم (داعش) الإرهابي ومصادر تمويله

لقد كانت نواة (داعش) الإرهابي في العراق هي من تنظيم القاعدة بقيادة الزرقاوي عام ٢٠٠٤، أي بمعنى إن (داعش) الارهابي امتداد لتنظيم القاعدة الارهابي، وقد بدأ تنظيم ما يعرف بـ (الدولة الإسلامية في العراق والشام –داعش الارهابي) بالانتشار واستغلال نقاط الضعف والفوضى في الأنظمة السياسية في الدول العربية، وذلك بعد أحداث ثورات الربيع العربي عام ٢٠١١م، وأصبح ينتقل وفق استراتيجيته من مرحلة البناء والقدرة العسكرية والتنسيق الاعلامي إلى مرحلة تنفيذ الهجمات للسيطرة على المدن، وكانت بداية سيطرته في العراق عام ٢٠١٣م بعدما هاجموا سجن أبي غريب واستطاعوا من تحرير ما يقارب (٥٠٠) سجين كان أغلبهم من قيادات ومقاتلي تنظيم (داعش الارهابي)، وسيطر على مدينة الفلوجة واجزاء كبيرة من محافظة الأنبار، ولكن الانتكاسة الأكبر كانت بسيطرته على الموصل وأجزاء من المحافظات وهي كل من صلاح الدين وديالى وكركوك وبابل(الخفاجي ٢٠١٨، ٣٦٣) ، وبعد سقوط الموصل في العاشر من حزيران عام ٢٠١٤م، أعلن زعيم تنظيم (داعش) الإرهابي (أبي بكر البغدادي) تشكيل الخلافة الإسلامية وظهوره كقائد وخليفة لدولة إسلامية وكذلك يُعرف بأمير المؤمنين، وذلك في ٢٩ من الشهر نفسه الموافق ٢ رمضان ١٤٣٥ خلال خطبة الجمعة من جامع النوري (عبد الأمير وكاظم ٢٠١٨، ٢٧) ، الهدف منها هو إقامة خلافة إسلامية في المناطق العراقية ذات الأغلبية السنية، وبعد مشاركته في المعارك التي خاضها مع المعارضين للنظام السوري وسيطرته على المناطق السنية أيضًا في سوريا، وكان يضم في صفوفه داخل الأراضي العراقية أكثر من (٤٠٠٠) آلاف مقاتل(حرفش ٢٠١٨، ١٤٦) ، وقد ركز البغدادي على توسيع نطاق سيطرته على أجزاء كبيرة من الأراضي، وكان يدعوا الى الجهاد إذ قال: "أتوجه بنداء الى جميع رجال وشباب المسلمين في شتى بقاع الأرض وأستنفرهم للهجرة إلينا لتوطيد أركان دولة الإسلام وجهاد الرافضة الصفويين – شيعة المجوس"(جونز وآخرون ٢٠١٧، ١٦).

وبعد انتشار تنظيم (داعش) الإرهابي كان يسعى الارهابي (البغدادي) على غرار الارهابي (أسامة بن لادن) في نشر فروع له وجعل التنظيم ظاهرة دولية، وقد كان يعتمد على المجلس العسكري للتنظيم كونه يضم ضباط ذات خبرة قتالية، واستخدموا تكتيك فتح أكثر من جبهة قتالية في الوقت نفسه لكي يفقد الخصم تركيزه، وكان يعتمد على أصناف من الجنود الأول كان يقاتل بصورة مباشرة ويهاجم المقرات العسكرية والمدن، أما الصنف الثاني فكان يتمثل بالخلايا النائمة التي تنشط في الفراغ الأمني والعسكري وتسيطر على المدن، بحيث جعلت هذه الاستراتيجية تنظيم (داعش الارهابي) من أغنى التنظيمات في العالم مما جعله يشهد إقبال كبير من المقاتلين العرب والأجانب(الهاشمي ٢٠١٥، ١٣٤).

اعتمد تنظيم (داعش) الإرهابي على نظرية (إدارة التوحش) ، وتتم بثلاث مراحل الأولى هي (شوكة النكاية والإنهاك) ويعني ذلك أن يقوم التنظيم بإنهاك القوات الأمنية والعسكرية للنظام السياسي القائم في الدولة وتشتيته بعمليات مكثفة حتى وإن كانت صغيرة الأثر، الى جانب الدعوة لاستقطاب المزيد من الشباب

الجهادي حول العالم، والمرحلة الثانية هي (إدارة التوحش) وتنص هذه النظرية بحسب مؤلفها المذكور فكان يقصد بحالة الفوضى التي ستحدث في المنطقة بعد السيطرة عليها من قبضة النظام السياسي الحاكم، ويشير الى أن هذه المرحلة ستكون متوحشة وسيعاني المواطنون منها، ولذلك يجب على تنظيم القاعدة بسط نفوذه وأن يحل محل النظام الذي يحكم المنطقة المعينة، بهدف إقامة دولة إسلامية وأن تقوم إدارة التوحش بتحسين الأمور واستقرارها، فقد قام (البغدادي) بتطبيق هذه النظرية وتنفيذها في العراق وسوريا(عطوان ٢٠١٥، ١٦٢) ، وقد تحدث في مقال له نشرته المجلة الرسمية لهم (دابق) في العدد الأول عام ٢٠١٤م في الصفحة (٣٨) قائلًا: "إن استمرار هجمات المجاهدين سوف تجبر قوات الطاغوت على الانسحاب جزئيًا من الأراضي الريفية وإعادة تجميع صفوفهم في المناطق الحضرية الرئيسية. وسوف تستثمر الجماعة الإسلامية هذا الوضع وتقوم بزيادة إشاعة الفوضى حتى تصل إلى إنهيار كامل لنظام الطاغوت في كافة المناطق"، ومن أهداف نظرية (إدارة التوحش) هي(عبد الأمير وكاظم ٢٠١٨، ٢٨):

١. نشر الأمن الداخلي والمحافظة عليه وتأمين المنطقة من غارات الأعداء.
٢. توفير الطعام والعلاج، وإقامة نظام قضائي شرعي داخل المنطقة.
٣. تدريب الشباب ورفع قدراتهم القتالية ومستواهم الديني، والعمل على نشر العلم الفقهي والدنيوي ومن الأهم الى المهم.
٤. تأليف قلوب أهل الدنيا ببعض المال بضوابط شرعية، وردع المنافقين بالحجة والبرهان وإجبارهم على كتم نفاقهم وكف شرهم.
٥. نشر العيون لبناء منظومة استخبارات، وكذلك العمل على التوسع من خلال تنفيذ الهجمات على العدو لردعهم والحصول على مغانم.
٦. إقامة تحالفات مع الذين يجوز التحالف معهم ولم يعلنوا الولاء بشكل كامل.

تقوم استراتيجية تنظيم (داعش) الارهابي في ظل النظرية المذكورة على المفاجآت في الميدان، وكما حصل في أثناء معركة الفلوجة قام بفتح جبهات قتالية في اطراف محافظة كركوك تحت عنوان (النكاية)، للهيمنة على بعضها والسيطرة عليها إعلاميًا، واخيرًا المرحلة الثالثة وتتمثل في تأسيس الدولة الإسلامية(عطوان ٢٠١٥، ١٤٨).

أما بالنسبة لمصادر تمويله فقد كان تنظيم (داعش) الإرهابي يتمتع بتمويل كبير جدًا مقارنةً بباقي التنظيمات الأخرى، إذ وصفته الوكالات الاستخبارية بأنه التنظيم الأكثر ثراءً، إذ يقدر رصيده بما يقارب مليار دولار أميركي، فقد سيطر على الآبار النفطية في شرق سوريا وهي كل من آبار الرقة والزملة والطبقة وما جاورها، فضلًا عن استيلائه على مخازن الحبوب، ويعتمد في استراتيجيته بالهجوم على مخازن الأسلحة والمعدات الحربية فضلًا عن مخازن المواد الغذائية(قادر ٢٠١٨، ٦٨) ، وبعد سيطرة التنظيم على المدن العراقية فقد استولى على معدات عسكرية من مقرات وقواعد كثيرة إذ تقدر بأربعة عشر لواء من

الجيش والشرطة الاتحادية(كاظم ٢٠١٩، ١٤٧) ، فقد حصل على حوالي (١٥٠٠) آلية مختلفة منها دبابات أبرامز والمدفعية والصواريخ والذخائر المتنوعة فضلًا عن السيارات المصفحة(حسن ٢٠١٨، ٣٦٥) ، وكذلك الاستيلاء على المصارف العراقية وسرقة ما يقارب (٥٠٠) مليون دولار أميركي(حرفش ٢٠١٨، ١٤٦).

وبعد أن استطاع تنظيم (داعش) الارهابي باستقطاب المقاتلين الى صفوفه من جميع أنحاء العالم، وأصبح العراق بؤرة لأقوى وأشرس التنظيمات الإرهابية في العالم وأكثرها دموية، فضلًا عن التمويل والدعم المالي واللوجستي الذي حصل عليه من جهات إقليمية ودولية، وما مارس من أعمال إرهابية بحق المدنيين وممتلكاتهم ومؤسسات الدولة، أصبح يمثل أهم وأخطر تحدي للأمن الوطني العراقي.

المبحث الثاني

العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية في ظل انتهاك السيادة

يعد مفهوم السيادة واحدا من أهم أسس تنظيم العلاقات بين الدول وتحديد حقوقها وواجبات مهما تعددت الاجتهادات حول مفهوم السيادة الوطنية ومصيرها في ظل المتغيرات التي شهدها النظام الدولي. ونظرا لأهمية مبدأ سيادة الدولة، فقد اعتبر العلماء والمفكرون المعنيون بالقانون والسياسة، ان السيادة هي الركن الرابع للدولة بعد الارض والشعب والحكم، وبذلك فان مفهوم السيادة هو جوهر البناء التقليدي في العلاقات الدولية، والأساس الذي تمارس عليه الدول علاقتها في ظل القانون الدولي. وقد شهد العالم في السنوات الأخيرة عدة تحوّلات جذرية كان لها الأثر العميق في تشكيل العلاقات الدولية على النحو القائم اليوم، بحيث أسهمت هذه التغيرات في التراجع النوعي لمكانة السيادة في القانون الدولي في مقابل مبادئ جديدة على الساحة الدولية، فكانت بذلك إشكالية السيادة من أهم مواضيع القانون الدولي خاصة في العصر الحالي مع تطوّر قواعد القانون الدولي يوما بعد يوم نتيجة الأوضاع الدولية المضطربة. وأمام هذه التطورات والقضايا الحديثة في القانون الدولي ثار جدل كبير حول ظاهرة السيادة في أوساط الفقه الدولي بين مؤيد لضرورة المحافظة على هذه السيادة بمفهومها التقليدي وإشهارها أمام المستجدات الدولية دائما، وبين معارض لوجود هذه السيادة كعائق أمام مصالح الدول وتطوّر البشري .

اولا : مفهوم السيادة

عدت فكرة السيادة من الحقائق الجوهرية للسياسة ، لا سيما في التفاعل الدولي بين الدول ، وذلك منذ ظهور البناء القانوني للدولة القومية في أوربا والذي صيغ خلال معاهدة وستفاليا (عام ١٦٤٨) ، رغم ان مفهوم السيادة بقي مفهوم متشابك ويتسم التعقيد، في أحيانا يبدو مستعصياً على الادراك ويفتقد الثبات،

فيأتي تارة مرتبطاً بالقرار السياسي للدولة، وتارة أخرى يكون مرتبطا باستقلال الدولة فالاستقلال يتيح للسيادة ممارسة وظائفها علىً الصعيدين الداخلي والخارجي، وبذلك يكونان فهمين مختلفان ومتكاملان في نفس الوقت رغم وجود هذه العلاقة بين الأثنين، فحيثما وجد شعب مختلف عن غيره كانت لديه سيادة، بينما الاستقلال يعتبر الباعث لممارسة السيادة وتفعليها، فالشعوب المحتلة تبقى لديها حيز نظري من السيادة وما يعرقل ممارستها هو فقدانها للاستقلال .ومثال آخر على تشابك مفهوم السيادة مع مفاهيم أخرى؛ كمفهوم (السلطة) ، يتم الخلط بين المفهومين حتى أن البعض يجعلهما مفهوما واحدا في الدولةً غير مدركين أن السلطة هي الممارسة الفعلية للنخبة الحاكمة في الدولة كما أنها تعتبر مفهوما يتسم بقدر من الثبات الرسوخ، فهي أساس ممارسة السيادة ومصدرها وإحدى مظاهرها(محمد وحيدر ٢٠٢٣، ٦٣٢).

وفكرة السيادة هذه لها جذور ترجع إلى فترة ما قبل ظهور الدولة القومية، ألا إن تقديم نظرية السيادة وصياغتها قد جاءت على يد المفكر السياسي الفرنسي (جان بودان) عندما أشار أليها في " كتبه الستة للجمهورية " عام (١٥٧٧) "باعتبارها سيادة الدولة المطلقة على الرعايا والمواطنين " (بدوي ومرسي ١٩٩٩، ١٠٤) . وقد جعلت هذه النظرية من السيادة الدعامة الأولى لنظام الدولة في العلوم السياسية والقانونية ، وأصبحت تمثل صفة من صفات الدولة الحديثة . إذ بتطور مفهوم السيادة بعد عدة قرون ، فقد عرفتها مجموعة محاضرات لاهاي بأنها : " عبارة عن الاختصاص الذي تملكه الدول في تنظيم مصالحها بصورة مستقلة عن كل تدخل خارجي ، وعلى الوجه الذي يحدده القانون الدولي العام "(الزبيدي ٢٠٠٣، ١٧).

أي بمعنى أنها اعتبرت الدولة – الأمة أساس العلاقات الدولية ، والإطار الرئيسي لوجود وممارسة السيادة الديمقراطية في المجتمعات الإنسانية المعاصرة .فقد أريد بالسيادة التأكيد على وحدة الدولة وحرية كيانها وصيانة أراضيها ، وهي أمور تحقق لها حرية التعبير عن أرادتها الذاتية واستقلال سلطاتها عن أية سلطة أخرى داخلية كانت أم خارجية ، الأمر الذي يمكنها من الوقوف ضد أي عارض يعتريها أو اعتداء خارجي قد يسلبها حريتها وينتقص من شخصيتها وقيمتها الذاتية(سعيد ٢٠٠١، ٩٤).

وبذلك اشتملت السيادة على مظهرين (بركات وآخرون ١٩٨٤، ١٦٢):

الأول : مظهر داخلي حيث تتجسد السيادة الداخلية بسمو قوة وارادة سلطة الدولة داخلياً

والثاني : يتبلور بالسيادة الخارجية وذلك من خلال الاستقلالية عن الدول الأخرى وعدم الخضوع لها .

وقد خضع مفهوم السيادة ومكوناته للتغير وتجاوز قيود الوصف المؤسسي والقانوني منذ ظهوره ، فقد امتد مفهوم السيادة للدول يحتفظ بمكانته ، كحجر زاوية في العلاقات الدولية حتى ميلاد عصر التنظيمات

الدولية والتي تبلورت صيغتها النهائية (عام ١٩٤٥) بقيام منظمة الأمم المتحدة (*) ، فأدخل حينذاك عنصراً جديداً لمفهوم السيادة الوطنية للدولة ، أساسه يتمثل في ترسيخ سيادة الدولة الفردية في مواجهة الدول الفردية الأخرى ، بينما من ناحية أخرى تقليص جانب من تلك السيادة في مواجهة التجمع الدولي ، وذلك لهدف أساسي هو الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ، إلى جانب التعاون من اجل تحقيق الرفاه(المجذوب ١٩٩٢، ١١٦) .

ولم يكن هذا التطور في دفع نظرية السيادة ، بقصد الانتقاص من سيادة الدولة ، بل أن الدولة لا تخضع لأي سلطة أخرى ، حتى وان كانت سلطة مقيدة بشروط تفرضها معاهدة أو قواعد القانون الدولي ، فطالما تكون الدولة صاحبة السيادة كاملة الاستقلال ، فأن هذه الاعتبارات المقيدة ، تكون نابعة من ذاتية وارادة الدولة نفسها ، ويتم تنفيذها طواعية (مقلد ١٩٧٩، ٣).

وهذه الحقيقة مقتضاها ، أن الحياة الإنسانية أوجدت مجتمعاً دولياً يربط بين الشعوب على اختلاف أجناسها وعقائدها ، كما فرضت حداً من الأسس والقواعد التي تحكم التضامن بين تلك الدول ، وهي قواعد ملزمة تحمل إحساسا يدفعهم إلى الدفاع عنها وتحمل من يخرج عليها المسؤولية الدولية(الربيعي ٢٠٠٢، ٧١).

ثانيا. انتقالات السيادة في العراق بعد عام ٢٠٠٣

ان الحفاظ على السيادة في احيان عدة تكون نابعة من سياسات الأنظمة السياسية، وسيادة العراق الوطنية تعرضت لأقسى امتحان عبر التاريخ، نتيجة السياسات العبثية للنظام السابق قبل عام ٢٠٠٣، الذي جعل من العراق تحت رحمة قرارات مجلس الأمن الدولي، ما سمح للقوى الكبرى التحكم بقراراته، لاسيما ما تعلق بالبحث عن اسلحة الدمار الشامل، الامر الذي قاد الى احتلاله عندما شنت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها عام ٢٠٠٣ حرباً على العراق للبحث عن اسلحة الدمار الشامل، وإقامة نظام ديمقراطي يقوم على أساس احترام حقوق الأنسان، والإصلاح السياسي والاقتصادي، واصلاح نظامه التعليمي، وعلى الرغم من كون دوافع الحرب لعام ٢٠٠٣؛ نتيجة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط لاسيما العراق، واعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية الإقليمية فضلا عن ذلك يشكل التواجد في القوى التي تعدها معادية من وجهة نظرها العسكري المباشر للولايات المتحدة الأمريكية في العديد من دول العالم احدى أدوات استراتيجيتها للسيطرة والهيمنة العالمية عبر قواعد عسكرية دائمة ومؤقتة لمراقبة القوى التغييرية في النظام الدولي(يونس والطيب ٢٠٢٢، ١٠٥).

منذ الدخول العسكري الأمريكي إلى العراق عام ٢٠٠٣ مرت العلاقة بين البلدين بثلاث مراحل: الأولى: أدت إلى تغيير جوهري في طبيعة التعامل الثنائي بين البلدين ابتدأت باحتلال عسكري كامل

(*) ورد مبدأ السيادة في (ف /١ ، م/٢) من ميثاق الأمم المتحدة وأعلنت جميع الدول تمسكها به وبضرورة احترامه .

للعراق، وإسقاط النظام الدكتاتوري، وانتهت بخروج قواتهم في نهاية عام ٢٠١١. المرحلة الثانية: لقد اتسمت معالم هذه المرحلة بالتواجد العسكري والأمني المكثف مع التدخل المباشر في كثير من مجريات الحكومة السياسية، بعدها مرت العلاقة بنوع من الخمول السياسي والأمني منذ بداية ٢٠١٢ حتى دخول تنظيم داعش الارهابي مدينة الموصل في حزيران ٢٠١٤. المرحلة الثالثة: ابتدأت مع تولي العبادي لحكومته الجديدة في آب ٢٠١٤ وانتهت بدخول الرئيس(دونالد ترامب) للبيت الأبيض في كانون الثاني ٢٠١٧، وقد اتسمت بتعاون عالي المستوى ولاسيما في الجانب الأمني والسياسي .

ثانيا : السيادة العراقية في ظل اتفاقية الاطار الاستراتيجي

وفي خضم تزايد التهديدات الأمنية في العراق، وتكبد القوات الأمريكية خسائر فادحة، تم الاتفاق على اطار سياسي للخروج الآمن من العراق، وتم التوقيع على اعالن مبادئ صداقة وتعاون طويل المدى عام ٢٠٠٨، وابرز ما تضمنه هو مساعدة العراق على مكافحة الجماعات الأرهابية، وعلى الرغم من تأييد بعض الأطراف السياسية للاتفاقية على عد انها سترد السيادة الى الدولة العراقية وستخرج العراق من طائلة الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، الا انها شكلت مرحلة .

تعد اتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة بين العراق والولايات المتحدة عام ٢٠٠٨ منعطفاً مهماً في تأريخ العلاقات بين البلدين، إلا أن تنفيذ بنود تلك الاتفاقية لم يرق إلى مستوى التحديات التي يواجها العراق بعد سقوط النظام الديكتاتوري سنة ٢٠٠٣، فاستثمار هذه الاتفاقية –بما ينسجم مع حاجة العراق إلى حليف استراتيجي قوي كالولايات المتحدة– يحتاج إلى توفير مناخ يستوعب المعطيات الداخلية والإقليمية وأثرها على مستوى العلاقات مع الولايات المتحدة وغيرها من القوى الإقليمية والدولية، وكذلك تشخيص الموارد الضرورية للاستفادة من تلك العلاقات.

اهم ماجاء في بنود هذه الاتفاقية ان تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي العراقية في موعد لا يتعدى ٣١/كانون الأول عام ٢٠١١. بالإضافة الى اعتراف الولايات المتحدة بالحق السيادي لحكومة العراق في أن تطلب خروج قوات الولايات المتحدة من العراق في أي وقت، وتعترف حكومة العراق بالحق السيادي للولايات المتحدة في سحب قواتها من العراق في أي وقت، كما اتفق الطرفان على وضع آليات وترتيبات لتقليص عدد قوات الولايات المتحدة خلال المدد الزمنية المحددة، ويجب أن يتفقا على المواقع التي ستستقر فيها هذه القوات، الا انه في عام ٢٠١٤ جمدت الاتفاقية بعد تهديد تنظيم داعش الارهابي للعراق والسلم والامن الدوليين وتم طلب الاسناد الدولي من الأمم المتحدة كأجراء سياسي، من حكومة السيد رئيس الوزراء العراقي الأسبق (نوري المالكي)، ليصار الى عرض الموضوع على مجلس الامن فاصدر قراره القاضي بتشكيل التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي في نهاية عام ٢٠١٤، بـ ٨٦ عضواً لدحر تنظيم داعش الارهابي على كافة الجبهات ، وبقيادة أمريكية، بوصف الولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي للعراق ، والمسئولة عن

ضمان امن النظام السياسي العراقي طبقا لتلك الاتفاقية، وهو ما سهل لها إعادة الانتشار والتموضع في العراق، كما ابرمت اتفاقية عسكرية مع إقليم كردستان سمحت لها بنشر عده قواعد فيه، فضلا عن اتخاذها قواعد في الانبار والموصل وقضاء بلد، وفي عام ٢٠١٨ تم الاتفاق على تنظيم وجود القوات الأمريكية في العراق بموجب اتفاقية وقعت في بغداد في ٢٨/ كانون الأول / ٢٠١٨ ، اذا اشارت السفارة الامريكية الى ان القوات الامريكية موجودة في العراق بناءا على طلب من الحكومة العراقية، وبموجب اتفاقية الاطار الاستراتيجي (SAF) وسترحل متى ما طلب منها ذلك(مطلك ٢٠٢٤، ٣٥).

ما يؤخذ عليه في هذه الاتفاقية بانها لا تتضمن تعهّدا أمريكيا واضحا للدفاع عن العراق ونظامه الاتحادي واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه أمام أي تهديد. وما تم الاتفاق عليه، ليس إلا كلِمات غير مُلزمة، مثل "الشروع في مداولات إستراتيجية ووِفقا لما قد يتّفقان عليه في ما بينهما، وتتخذ الولايات المتحدة الإجراءات المناسبة للتعامل مع مثل هذا التهديد، خصوصا وأن العراقيين يستذكِرون أن الاتفاقية الأمنية، بين أمريكا وكوريا الجنوبية، لم تمنع من وقوع انقلابَين عسكريين في كوريا الجنوبية، خلال نصف قرن من الوجود العسكري الأمريكي. كذلك، تمهد الاتفاقية لشرعنة الاحتلال الأمريكي في العراق وتجعل العراق جزءا من الاستراتيجية الأمريكية في محاربة الإرهاب، الذي يشمل هنا العديد الحركات الاسلامية العربية ، بما يجعل العراق خارج معادلة الصِّراع مع إسرائيل. اضافة الى ذلك تمهِّد الاتفاقية لسيطرة أمريكية على الموارد النفطية العراقي.

ثالثا : الولايات المتحدة وانتهاك السيادة الوطنية للعراق

رسمت اتفاقيات الإطار الاستراتيجي التي تعنى بالعلاقات السياسية، الاقتصادية، والأمنية المبرمة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية طبيعة العلاقات بين الدولتين ، ويفترض ان هذه اتفاقيات توفر ضمانة كافية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ومن جانب أخر تساعد العراق في تخطي التحديات التي يواجهها، وفرض سيادته وتعزيزها، وعند الرجوع الى مضامين الاتفاقية الأمنية العراقية الأميركية التي تم التوقيع عليها عام ٢٠٠٨ فإنها من الناحية القانونية وبموجب شروطها وأحكامها لا تمس السيادة العراقية بل أكدت على استقلال العراق وسيادته على أرضه وإقليمه وإنه كامل السيادة والدليل على ذلك عدم وجود نص صريح يشير إلى اعتبار تلك الاتفاقية من قبيل الحماية الاختيارية لأن بعض البلدان تجنح إلى الاتفاق مع بعض البلدان لحماية أمنها الخارجي وحدودها مثل إمارة موناكو واتفاقها مع فرنسا، بل على العكس جاء في ديباجة الاتفاق ان جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية اتفقا وأقرا أهمية(الأنباري ٢٠١٧، ٦١):

١. تعزيز أمنهما المشترك.
٢. المساهمة في السلم والاستقرار الدوليين.
٣. محاربة الإرهاب في العراق.

٤. التعاون في مجالات الأمن والدفاع لرد العدوان والتهديدات الموجهة ضد سيادة وأمن ووحدة أراضي العراق ونظامه الديمقراطي الاتحادي الدستوري.

غير ان ما اتبعته الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة في العراق منذ العام ٢٠٠٣ والى يومنا هذا لا يشير الى انها كانت جادة بدعم السيادة والاستقرار السياسي بقدر ما تبنت سياسة تضمن عدم حسم الملفات بين الأطراف وبقائها الى أطول مدة ممكنة، وهو ما نتج عنه حالة من الإرباك في الوضع السياسي العراقي، الذي انعكس سلباً على مختلف القطاعات وبشكل أساسي وأكثر وضوحاً في الوضع الأمني . وهناك من يرى بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد ارتكبت العديد من الأخطاء المتعمدة في العراق ، مستندين في ذلك الى اقرار العديد من المسؤولين الأمريكيين بذلك، الذين أقروا بارتكاب العديد من الأخطاء في العراق بسبب عدم فهمهم للواقع العراقي وعدم وجود خطة بعد انتهاء العمليات العسكرية(الأنباري ٢٠١٧، ٧٠).

بالإضافة الى ذلك إن هذه الاتفاقية لم تمنح للولايات المتحدة أي صلاحية لدخول الأجواء العراقية سواء للاستخدام الحربي أو المدني بدون إذن السلطات العراقية ، الا أن الواقع يشير إلى وجود خرق للسيادة العراقية في أكثر من موضع وبكثير من الشواهد ومنها زيارة (دونالد ترامب) رئيس الولايات المتحدة الأميركية الأخيرة وكذلك رئيس وزراء استراليا سكوت موريسون ، قيام الطائرات الامريكية لأكثر من مرة بقصف قوات الحشد الشعبي في العديد من جبهات القتال مع تنظيم داعش الارهابي ، بالإضافة الى اختراق السيادة من خلال وجود الشركات الأمنية وعدم قدرة القضاء العراقي على محاكمة أعضاء القوات الأميركية العاملة في العراق عن جرائمهم التي ترتكب على أرض العراق والتي تقع خارج القواعد المتفق عليها .

استنادا الى المادة (٢٧) من الاتفاقية الامنية الموقعة بين الجانبين وايضا قانون الطيران المدني فان اميركا انتهكت سيادة العراق عبر تنفيذ عمليات عسكرية واستهداف شخصيات وطنية عبر طائراتها، باعتبار ان الاستهداف وقع في مطار بغداد الدولي وهو مطار مدني وليس عسكريا، وبناء على ذلك يحق للعراق مقاضاة الولايات المتحدة الامريكية في مجلس الامن الدولي والامم المتحدة لان هذه الافعال هي تهديد للسلم والامن الدوليين ويخالف المواد من واحد الى ثلاثة من الميثاق الدولي، وايضا يخالف المادة (٣٩) من الميثاق.

ان الانتهاكات المستمرة من قبل الولايات المتحدة لسيادة العراق ليست قد جاءت مخالفة للاتفاقية الأمنية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الأميركية فحسب ،بل جاءت مخالفة ايضا للمادة (١) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ التي جاء فيها الآتي (جمهورية العراق دولةٌ اتحاديةٌ واحدةٌ مستقلةٌ ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوريٌ نيابيٌ "برلماني" ديمقراطيٌ، وهذا الدستور ضامنٌ لوحدة العراق) فضلاً عن قرارات مجلس الأمن الدولي ومنها القرار ١٥٠٠ في ٨/ حزيران/٢٠٠٤ الذي جاء في مضمونه إعادة كامل السيادة الى العراق وهذا القرار صدر بالإجماع، كما أن مجلس الأمن قد أكد استقلال العراق وامتلاكه

السيادة الكاملة في قرارات أخرى منها القرار رقم ١٥٥٧ في ١٢/ آب / ٢٠٠٤ والقرار ١٦١٩ في ١١/ آب/٢٠٠٥ و القرار ١٧٠٠/ آب/٢٠٠٦ .

الخاتمة:

لقد بيّنت هذه الدراسة أن العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية اتسمت منذ عام ٢٠٠٣ بالتعقيد والتقلب، نتيجة لتشابك المتغيرات السياسية والأمنية والإقليمية والدولية. فبينما ساهمت الولايات المتحدة في إسقاط النظام السابق وإعادة تشكيل مؤسسات الدولة، إلا أن ذلك ارتبط أيضًا بتحديات جسيمة، أبرزها انتشار ظاهرة الإرهاب التي وجدت في الفراغ الأمني والتفكك المؤسسي بيئة خصبة للنمو، إلى جانب الانتهاكات المتكررة للسيادة العراقية تحت ذرائع مختلفة.

أظهرت التحولات في العلاقة أن العامل الأمني، وخاصة التهديد الإرهابي المتمثل بتنظيم داعش الارهابي، أعاد تشكيل نمط التعاون بين البلدين، حيث ارتبط بعودة الوجود العسكري الأمريكي على نحو غير مباشر عبر التحالف الدولي، ما أعاد الجدل حول سيادة الدولة العراقية وقدرتها على اتخاذ قرارها بحرية. كما بيّنت الأحداث أن الاتفاقيات الثنائية، وعلى رأسها اتفاقية الإطار الاستراتيجي، لم تكن كافية لضمان احترام سيادة العراق أو تحقيق شراكة متكافئة.

إن ما توصلت إليه الدراسة يؤكد أن مستقبل العلاقة بين العراق والولايات المتحدة يتطلب إعادة نظر شاملة تقوم على احترام السيادة العراقية، وتفعيل أدوات السياسة الخارجية العراقية بما يخدم المصالح الوطنية بعيدًا عن الضغوط الإقليمية والدولية، مع ضرورة معالجة الانقسامات الداخلية التي كانت سببًا في تعميق التبعية وتقويض القرار السيادي.

الاستنتاجات: واستنادا لما تقدم يتبين ان :

١. إن احتلال العراق كان من اجل غايات ومصالح معينة لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لتبني شراكات إقليمية بين قوى كبرى وقوى صغرى، ستعمد لأن تعطي دور إقليمي للعراق يتماهى مع مصالحها في المنطقة .
٢. السيادة الوطنية تواجهه تحدياً كبيرا في اطار كيفية التوازن بين العلاقات السياسية واختراق تلك العلاقات لتلك السيادة في ظل التحديات والازمات الكثيرة التي واجهها العراق ولاسيما في ظل حكم الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) مما يتطلب مستقبلا موقف وسياسة خارجية وطنية قوية من

القوى والرموز الوطنية كافة لكي تراعي المصالح الوطنية وتجاوز الخلافات الداخلية التي تنعكس سلباً على الاداء الخارجي والدبلوماسي.

٣. هناك تحديات أدت إلى تغيير الرؤية الأمريكية للعراق وفقا لمعطيات الواقع المتسلسل حسب تعاقب الادارات الامريكية ورؤيتها لمجريات وتطورات ومواقف الداخل العراقي والاقليمي المحيط.

٤. ان اتفاقية الاطار الاستراتيجي لا تتضمن تعهّدا أمريكيا واضحا للدفاع عن العراق ونظامه الاتحادي واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه أمام أي تهديد. وما تم الاتفاق عليه، ليس إلا كلِمات غير مُلزمة

المصادر باللغة العربية:

١. أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٢) (حل الكيانات العراقية) .٢٠٠٣/٥/٢٣. متاح على الرابط: https://govinfo.library.unt.edu/cpa-iraq/arabic/regulations/index.html#Orders

٢. الأمم المتحدة. ٢٠٠٣. مجلس الأمن. قرار رقم (١٤٨٣) لسنة ٢٠٠٣. متاح على الرابط: https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions-adopted-security-council-

٣. الأنباري، أحمد عبد الأمير. ٢٠١٧. العلاقات العراقية – الأمريكية منذ العام ٢٠٠٣ وتطوراتها بعد ١٠ حزيران ٢٠١٤. مجلة تكريت للعلوم السياسية. العدد ٩.

٤. البدراني، أحمد فكاك. ٢٠١٧. الإرهاب وتحدي الأمن الوطني العراقي بعد أحداث الموصل ٢٠١٤. مجلة جيل حقوق الإنسان، طرابلس. لبنان: مركز جيل البحث العلمي. العدد ٢٣.

٥. البدري، عمار سعدون سلمان. ٢٠١٩. التدخل الخارجي وأثره في بناء الشرعية للنظم العربية. العدد ٢٨. مجلة كلية التراث الجامعة. كلية التراث الجامعة. ص٣٠٤.

٦. بدوي، محمد طه، و مرسي ، ليلى أمين. ١٩٩٩. مقدمة إلى العلوم السياسية. القاهرة: الدار الجامعية.

٧. بركات، نظام وآخرون. ١٩٨٤. مبادئ علم السياسة. الأردن: دار الكرمل للنشر والتوزيع.

٨. بريمر، بول، و كونل ، مالك ولم ماك. ٢٠٠٦. عام قضيته في العراق. ترجمة عمر الأيوبي. ط١. بيروت :دار الكتاب العربي.

٩. بسيوني، محمد. ٢٠٠٥. العار الأمريكي - من غوانتانامو إلى أبو غريب. ط١. مصر: دار الكتاب العربي.

١٠. البكري، ياسين سعد، و علي، حيدر. ٢٠١٢. متغيرات الشأن العراقي وعلاقتها باستراتيجية أمريكا والمنطقة قراءة مستقبلية. العدد ٢. مجلة حمورابي للدراسات. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية. العراق.

١١. جونز وآخرون ، سيث ج. ٢٠١٧. دحر تنظيم الدولة الإسلامية. سانتا مونيكا، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأميركية : منشورات مؤسسة راند.

١٢. حرفش، شمس عبد. ٢٠١٨. العراق في مواجهة الأفكار والمخططات الإرهابية وتحديات المستقبل بعد هزيمة داعش. مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت. العدد ١٥.

١٣. حرفش، شمس عبد. ٢٠١٨. العراق في مواجهة الأفكار والمخططات الإرهابية وتحديات المستقبل بعد هزيمة داعش. مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت. العدد ١٥.

١٤. حسن، علي محمد. ٢٠١٨. تنظيم داعش: النشأة – التوسع – سبل المواجهة. مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، جامعة القادسية، المجلد ٩. العدد ١.
١٥. حسن، نزار عبد الكريم. ٢٠٢١. الاحتجاجات الشعبية في العراق وأثرها على استقرار مؤسسات النظام السياسي. المجلد ١٣، العدد ٤٥. مجلة آداب الفراهيدي. كلية الآداب. جامعة تكريت.
١٦. الخفاجي، علي محمد حسن. ٢٠١٨. تنظيم داعش: النشأة – التوسع – سبل المواجهة. مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، جامعة القادسية، المجلد ٩. العدد ١.
١٧. الربيعي، صلاح حسن. ٢٠٠٢. أفكار أساسية بخصوص نظرية السيادة. مجلة الأمن والجماهير. بغداد. مركز التطوير الأمني. العدد ٢٠.
١٨. الربيعي، كوثر عباس. ٢٠٠٦. الأوضاع في العراق بين الإدارة الأمريكية وتقارير مخابراتها. العدد ١٥٣. أوراق دولية. مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد.
١٩. الزبيدي، حسن لطيف، و فخري ، صادق جبر. ٢٠١٣. الإرهاب وآثاره في التنمية البشرية في العراق. العدد ٢٩، المجلد ٩. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. جامعة الكوفة.
٢٠. الزبيدي، وليد. ٢٠٠٣. مفهوم السيادة الوطنية للدولة في ضوء القانون الدولي وتحديات العولمة. مجلة قضايا العولمة. بغداد: بيت الحكمة.العدد ٢. كانون الثاني.
٢١. ستون، جون . ٢٠١٤. الاستراتيجية العسكرية سياسة وأسلوب الحرب. ط١. الامارات العربية المتحدة : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
٢٢. سعيد، خالد محمد. ٢٠٠١. العالم الثالث وقضايا حقوق الإنسان في ظل الوضع الدولي الجديد. رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد.
٢٣. سيستو، ماتييو. ٢٠١٥. الاتجاهات والانماط في التفجيرات الانتحارية في العراق، ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط. العراق : سلسلة ابحاث ودراسات مركز البيان للدراسات والتخطيط رقم ٣.
٢٤. السيد، عمر وآخرون. ٢٠١٧. الاحتلال الأمريكي للعراق وإعادة هيكلة السلطة السياسية. المجلد ٣١، العدد ٣. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. جامعة حلوان. مصر.
٢٥. عبد الأمير، حسين باسم، و كاظم ،علي مراد. ٢٠١٨. العقيدة الفكرية والاستراتيجية للتنظيمات السلفية الجهادية الكبرى – تنظيم القاعدة وتنظيم داعش إنموذجًا. مجلة جامعة كربلاء، جامعة كربلاء، المجلد ١٦. العدد ٢.
٢٦. عبد الأمير، حسين باسم، وعلي مراد كاظم. ٢٠١٨. العقيدة الفكرية والاستراتيجية للتنظيمات السلفية الجهادية الكبرى – تنظيم القاعدة وتنظيم داعش إنموذجًا. مجلة جامعة كربلاء. جامعة كربلاء. المجلد ١٦. العدد ٢.
٢٧. عطوان، عبد الباري. ٢٠١٥. الدولة الإسلامية: الجذور – التوحش – المستقبل. ط١. بيروت. لبنان : دار الساقي.
٢٨. عطوان، عبد الباري. ٢٠١٥. الدولة الإسلامية: الجذور – التوحش – المستقبل. ط١. بيروت. لبنان: دار الساقي،
٢٩. قادر، سارا محسن. ٢٠١٨. داعش في الصحافة الكردية: دراسة ميدانية. ط١. القاهرة.مصر : المكتب العربي للمعارف..
٣٠. القيم، كمال حسون. ٢٠١٣. البرلمان والحكومات المحلية في الرأي العام العراقي. العدد ٥. مجلة حمورابي للدراسات. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية. العراق.
٣١. كاظم، أحمد عدنان. ٢٠١٢. تأثير صراع الإرادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣. العدد ٥٣. مجلة الدراسات الدولية. مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد.

٣٢. كاظم، نيران عدنان. ٢٠١٩. طبيعة المؤسسة العسكرية العراقية بعد العام ٢٠٠٣. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد.
٣٣. كلاين، نعومي. ٢٠١١. عقيدة الصدمة – صعود رأسمالية الكوارث. ط٣. لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
٣٤. مازيتي، مارك. ٢٠١٥. حروب الظل – الحروب السرية الأمريكية الجديدة. ترجمة أنطوان باسيل. ط١. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
٣٥. متعب، مالك دحام. ٢٠١٣. قراءة سياسية في علاقات العراق الخارجية مع دول الجوار. العدد ٢٣. مجلة السياسة الدولية. الجامعة المستنصرية. كلية العلوم السياسية.
٣٦. المجذوب، أسامة. ١٩٩٢. المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٩.
٣٧. محمد، سرهد أحمد علي، و حيدر ، صباح صبحي. ٢٠٢٣. سيادة العراق بين الثوابت الوطنية والمتغيرات الداخلية والدولية. مجلة قەڵای زانست العلمية، الجامعة اللبنانية الفرنسية – أربيل، كوردستان. العراق. المجلد ٨. العدد ٣.
٣٨. مطلك، دنيا جواد. ٢٠٢٤. الأمن المجتمعي العراقي بعد عام ٢٠٠٣. التحديات واستراتيجيات المواجهة. المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية. العدد ٥٧.
٣٩. مقلد، إسماعيل صبري. ١٩٧٩. الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية. بيروت. موسوعة الأبحاث العربية.
٤٠. النداوي، حميد نفل. ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧. الاستراتيجية الأمريكية لتحقيق الانتصار في العراق. العدد ٦. المجلة السياسية والدولية. كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية. بغداد.
٤١. النداوي، حميد نفل. ٢٠٠٦. الاستراتيجية الأمريكية لتحقيق (النصر) في العراق. العدد ٦. مجلة السياسة والدولية. الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية.
٤٢. الهاشمي، هشام. ٢٠١٥. عالم داعش: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. لندن :دار الحكمة.
٤٣. يونس، يونس مؤيد، و الطيب، هالة علي. ٢٠٢٢. مستقبل السيادة العراقية بين المنظومة الأممية وقوى التوسع الخارجي. مجلة حمورابي. العراق. العدد ٤١. السنة ١١.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abdul Amir, Hussein Bassem, and Ali Murad Kazim. 2018. The Intellectual and Strategic Doctrine of Major Salafi Jihadist Organizations - Al-Qaeda and ISIS as Models. Journal of the University of Karbala, University of Karbala, Volume 16, Issue 2.
2. Abdul Amir, Hussein Bassem, and Kazem, Ali Murad. 2018. The Intellectual and Strategic Doctrine of Major Salafi Jihadist Organizations - Al-Qaeda and ISIS as Models. Journal of the University of Karbala, University of Karbala, Volume 16, Issue 2.
3. Al-Anbari, Ahmed Abdul Amir. 2017. Iraqi-American Relations Since 2003 and Their Developments After June 10, 2014. Tikrit Journal of Political Science, Issue 9.
4. Al-Badrani, Ahmed Fakkak. 2017. Terrorism and the Challenge to Iraqi National Security After the 2014 Mosul Events. Jil Human Rights Journal, Tripoli, Lebanon: Jil Scientific Research Center. Issue 23.
5. Al-Badri, Ammar Saadoun Salman. 2019. Foreign Intervention and Its Impact on Building Legitimacy for Arab Regimes. Issue 28. Journal of the University College of Turath. University College of Turath. p. 304.

6. Al-Bakri, Yassin Saad, and Ali, Haidar. 2012. Variables in the Iraqi affair and their relationship to US and regional strategy: A future reading. Issue 2. Hammurabi Journal of Studies. Hammurabi Center for Research and Strategic Studies. Iraq.
7. Al-Hashemi, Hisham. 2015. The World of ISIS: The Islamic State in Iraq and the Levant. London: Dar Al-Hikma.
8. Al-Khafaji, Ali Muhammad Hassan. 2018. ISIS: Origins, Expansion, and Confrontation. Al-Qadisiyah Journal of Law and Political Science, Al-Qadisiyah University, Volume 9, Issue 1.
9. Al-Majzoub, Osama. 1992. International Variables and the Future of the Concept of Absolute Sovereignty. International Politics Journal, Issue 109.
10. Al-Nadawi, Hamid Nafl. 2006. The American Strategy for Achieving (Victory) in Iraq. Issue 6. Journal of Politics and International Affairs. Al-Mustansiriya University, College of Political Science.
11. Al-Nadawi, Hamid Nafl. 2006-2007. The American Strategy for Achieving Victory in Iraq. Issue 6. International Political Journal. College of Political Science, Al-Mustansiriya University, Baghdad.
12. Al-Qayyim, Kamal Hassoun. 2013. Parliament and Local Governments in Iraqi Public Opinion. Issue 5. Hammurabi Journal of Studies. Hammurabi Center for Research and Strategic Studies. Iraq.
13. Al-Rubaie, Kawthar Abbas. 2006. The Situation in Iraq between the US Administration and its Intelligence Reports. Issue 153. International Papers. Center for International Studies. University of Baghdad.
14. Al-Rubaie, Salah Hassan. 2002. Basic Ideas Concerning the Theory of Sovereignty. Security and Masses Journal. Baghdad. Center for Security Development. Issue 20.
15. Al-Sayed, Omar et al. 2017. The American Occupation of Iraq and the Restructuring of Political Power. Volume 31, Issue 3. Scientific Journal of Business Research and Studies, Helwan University, Egypt.
16. Al-Zubaidi, Hassan Latif, and Fakhri, Sadiq Jabr. 2013. Terrorism and its Impact on Human Development in Iraq. Issue 29, Volume 9. Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Kufa.
17. Al-Zubaidi, Walid. 2003. The Concept of National Sovereignty in Light of International Law and the Challenges of Globalization. Journal of Globalization Issues. Baghdad: Bayt Al-Hikma, Issue 2, January.
18. Atwan, Abdul Bari. 2015. The Islamic State: Roots, Savagery, and the Future. 1st ed. Beirut, Lebanon: Dar Al Saqi.
19. Atwan, Abdul Bari. 2015. The Islamic State: Roots, Savagery, and the Future. 1st ed. Beirut, Lebanon: Dar Al Saqi.
20. Badawi, Muhammad Taha, and Morsi, Laila Amin. 1999. Introduction to Political Science. Cairo: University House.
21. Barakat, Nizam et al. 1984. Principles of Political Science. Jordan: Dar Al-Karmel for Publishing and Distribution.
22. Basyouni, Muhammad. 2005. American Shame - From Guantanamo to Abu Ghraib. 1st ed. Egypt: Dar Al-Kitab Al-Arabi.
23. Bremer, Paul, and Connell, Malik and Lem Mack. 2006. My Year in Iraq. Translated by Omar Al-Ayubi. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi.
24. Coalition Provisional Authority Order No. (2) (Dissolution of Iraqi Entities) 23/5/2003. Available at: https://govinfo.library.unt.edu/cpa-iraq/arabic/regulations/index.html#Orders

25. Harfash, Shams Abd. 2018. Iraq Confronting Terrorist Ideas and Plots and Future Challenges after the Defeat of ISIS. Tikrit Journal of Political Science, Tikrit University. Issue 15.
26. Harfash, Shams Abd. 2018. Iraq Confronting Terrorist Ideas and Plots and Future Challenges after the Defeat of ISIS. Tikrit Journal of Political Science, Tikrit University. Issue 15.
27. Hassan, Ali Muhammad. 2018. ISIS: Origins, Expansion, and Ways to Confront It. Al-Qadisiyah Journal of Law and Political Science, Al-Qadisiyah University, Volume 9, Issue 1.
28. Hassan, Nizar Abdul Karim. 2021. Popular Protests in Iraq and Their Impact on the Stability of Political System Institutions. Volume 13, Issue 45. Al-Farahidi Journal of Literature. College of Arts. Tikrit University.
29. Jones et al., Seth J. 2017. Defeating the Islamic State. Santa Monica, California, USA: RAND Corporation Publications.
30. Kadhim, Ahmed Adnan. 2012. The Impact of the Conflict of Political Wills on the Iraqi Democratic Experience after 2003. Issue 53. Journal of International Studies. Center for International Studies. University of Baghdad.
31. Kadhim, Niran Adnan. 2019. The Nature of the Iraqi Military Establishment after 2003. Unpublished PhD Dissertation. College of Political Science. University of Baghdad.
32. Klein, Naomi. 2011. The Shock Doctrine – The Rise of Disaster Capitalism. 3rd ed. Lebanon: Al-Matbouat Company for Distribution and Publishing.
33. Mazzetti, Mark. 2015. Shadow Wars – America's New Secret Wars. Translated by Antoine Bassil. 1st ed. Al-Matbouat Company for Distribution and Publishing.
34. Muhammad, Sarhad Ahmed Ali, and Haider, Sabah Subhi. 2023. Iraqi Sovereignty between National Constants and Domestic and International Variables. Qaly Zanist Scientific Journal, Lebanese-French University - Erbil, Kurdistan, Iraq. Volume 8, Issue 3.
35. Muqalled, Ismail Sabri. 1979. Strategy and International Politics: Concepts and Basic Facts. Beirut. Encyclopedia of Arab Research.
36. Mutab, Malik Daham. 2013. A Political Reading of Iraq's Foreign Relations with Neighboring Countries. Issue 23. International Politics Journal. Al-Mustansiriya University, College of Political Science.
37. Mutlaq, Dunya Jawad. ٢٠٢٤ . Iraqi Community Security after 2003: Challenges and Confrontation Strategies. International Political Journal, College of Political Science, Al-Mustansiriya University, Issue 57.
38. Qader, Sara Mohsen. 2018. ISIS in the Kurdish Press: A Field Study. 1st ed. Cairo, Egypt: Arab Bureau of Knowledge.
39. Saeed, Khalid Mohammed. 2001. The Third World and Human Rights Issues in the New International Situation. Unpublished PhD dissertation submitted to the College of Political Science, University of Baghdad.
40. Sisto, Matteo. 2015. Trends and Patterns in Suicide Bombings in Iraq, translated by Al-Bayan Center for Studies and Planning. Iraq: Al-Bayan Center for Studies and Planning Research and Studies Series No. 3.
41. Stone, John. 2014. Military Strategy: Policy and Method of Warfare. 1st ed. United Arab Emirates: Emirates Center for Strategic Studies and Research.
42. United Nations. 2003. Security Council. Resolution No. (1483) of 2003. Available at: https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions-adopted-security-council-

43. Younis, Younis Mu'ayyad, and Al-Tayeb, Hala Ali. 2022. The Future of Iraqi Sovereignty between the International System and the Forces of External Expansion. Hammurabi Journal, Iraq. Issue 41, Year 11.